الانتخابات البلديّة المحلّية لعام ٢٠٠٤م في تركيا

الكلمات المفتاحية: (المحلية، تركيا ، الانتخابات البلدية)

بحث مستل من رسالة ماجستير

تغريد سامي إبراهيم الزبيدي **ا.د٠هزبر حسن شالوخ العنبكيّ**

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

tagreedsami@gmail.com hzbrshlwkh@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على الانتخابات البلديّة لعام ٢٠٠٤م في تركيا، وتناولت بيان قانون البلديّات المرقّم (٥٢١٥) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩م، من قِبل المجلس الوطني الفرعي الكبير، والتعرّف على نصوصه القانونيّة، وأهم الأحزاب السياسيّة المُشاركة في العمليّة الانتخابيّة، ومناقشة نجاح وفشل بعض الأحزاب، من خلال جدول يوضّح النسب المئويّة، ونتائج الانتخابات، كما هدفت إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسيّة للانتخابات البلديّة، واعتمدت الدراسة على الإجابة عن الإشكاليّة المطروحة على الأسلوب الوصفي والتحليلي، بهدف التعرّف على دور الأحزاب في الانتخابات البلديّة، وبذلك توزّع البحث، فضلًا عن المقدّمة والخاتمة، وقانون الانتخابات البلديّة ٢٠٠٤م، وشرح مفصّل حول أهم الأحزاب المشاركة، ودورها للإعداد والانتخابات.

وقد خلص البحث إلى الدور المميّز الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلديّة، وذلك من خلال شعاراته الانتخابيّة، التي لامست واقع بناء البلديّات، وكانت قريبة منه، ومدى التباين بين مستويات الأحزاب المشاركة في الانتخابات من حيث استقطاب الشارع التركي، كذلك محافظة بعض الأحزاب على زخمها الجماهيري، في حين أنّ أحزابًا أخرى فقدته.

المقدّمة

عدت الانتخابات البلديّة لعام ٢٠٠٤م ـ في تركيا ــ المؤشّر الحاسم والدقيق لنتائج الانتخابات النيابيّة لعام ٢٠٠٢م، وتعدّ المدخل الوحيد لها، ومقياس الثقل السياسيّ لحزب العدالة والتنمية في تركيا ومناطقها، لذلك فالبلديات كانت تقوم بأدوار خدميّة مهمّة من أجل توفير حاجات المواطن التركي بشكل يومي من غذاء، وإسكان، وصحّة، وتوفير طرق المواصلات، وأماكن الترفيه.

وعلى الرغم من أنها انتخابات محلّية، إلّا أنّها أظهرت تنافسًا كبيرًا بين الأحزاب السياسيّة المشاركة فيها، نظرًا لتأثير البلديات المباشر على المواطنين والشارع التركي، إذ تضمّ تركيا (٨١) ولاية، لكن (٣٠) من تلك تصنّف على كونها (بلديّة كبرى)، حسبما جاء في قانون البلديّات الكبرى الذي أقرّه البرلمان التركيّ، وتمّ نشره في الجريدة الرسميّة عام ٢٠٠٤م، وقد تناول البحث فقرات قانون الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٤م، من حيث المواد القانونيّة، وضم أجهزة البلديّة، وتأسيس البلديّة، وواجبات وسلطات ومسؤوليات البلديّة، وهيئة البلديّة، وواجبات رئيس البلديّة وصلاحيّاته، وتحديد موعد الانتخابات من قبل المجلس الوطني التركي، والحملات الانتخابية، وسير الانتخابات، والأحزاب السياسيّة المشاركة في الانتخابات، التي فاز بها حزب العدالة والتنمية بالمركز الأول بنسبة (٤١,٦٧%) من الأصوات، وجاء بالمركز الثاني حزب الشعب الجمهوريّ بنسبة (١٨,٢٣%)، وحزب الحركة القومية في المركز الثالث بنسبة (١٠,١٤%)، أمّا المركز الرابع فقد احتلّه حزب الطريق الصحيح بنسبة (٩,٩٦%)، وتلاه في المركز الخامس حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي بنسبة (٥,١٥%)، وجاء في المركز السادس حزب السعادة على المركز بنسبة أصوات بلغت (٤,٠٢%)، وفي المركز السابع جاء حزب اليسار الديمقراطيّ بنسبة (١,٩٤%)، من الأصوات.

وعمومًا لم تأتِ نتائج الانتخابات المحلّية في تركيا بمفاجئات كبيرة، ويبدو من ذلك أنّ الأطراف السياسيّة كانت راضية عن نتائجها.

المبحث الأول: قانون البلديات:

صدر قانون البلديات المرقم (٥٢١٥) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩م، من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، وقد نصّ القانون على ما يلي:

الجزء الأول:

- **المادة (١):** خصّت تلك المادّة من القانون تنظيم وإنشاء البلديات وأجهزتها وإدارتها وواجباتها وصلاحيتها ومسؤوليتها.
- **المادة (٣):** نصت المادة في تطبيق القانون على عدّة أمور هي:

١. **البلدية:** هي كيان قانوني عام، يتمتّع باستقلال إداري ومالي، ويتم إنشاءه لتلبية الاحتياجات المحليّة المشتركة للبلدة وسكّانها، وينتخب الناخبون هيئتها لاتخاذ القرار.

٢. **أجهزة البلدية:** المجلس البلدي، اللجنة البلدية، ورئيس البلدية.

٣. **البلدة:** التسوية مع البلدية.

٤. **الحي:** هو وحدة إدارية تقع داخل حدود البلدية، حيث يكون للناس احتياجات وأولويات متشابهة، ولديهم علاقات جوار بين السكّان.

الجزء الثاني: يشمل تأسيس البلدية وحدودها:

- **المادّة (٤):** نصّت المادة من القانون على إنشاء بلديات في مستوطنات، يبلغ عدد سكانها (٥٠٠٠) وما فوق، ومن الضروري إنشاء بلدية في مراكز المقاطعات، ويمكن دمجها بالقرى أو أجزاء مختلفة من القرى وتشكيل بلدية[١]، ويجب أن تكون مناطقها السكنية على بعد (٥٠٠) متر كحد أقصى من المنطقة السكنية للمستوطنة، ليتم اعتبارها مركزًا، ويجب أن يكون إجمالي عدد سكّانها (٥٠٠٠) أو أكثر، وبناءً على قرار مجلس شيوخ القرية، لقرية واحدة أو أكثر، أو بطلب كتابي من أكثر من نصف الناخبين على الأقل إلى رئيس الإدارة الأعلى للبلدية، أو بناءً على إخطار المحافظ، وفي حال رأى المحافظ ذلك ضروريًا، تقوم مجالس الانتخابات المحلية في غضون (١٥) يومًا، بأخذ أصوات الناخبين وإبلاغ النتيجة إلى المحافظ بتقرير.[٢]

الجزء الثالث: تضمّن واجبات وسلطات ومسؤوليات البلدية:

- **المادة(١٤):** نصّت المادّة على انّه من واجبات ومسؤوليات البلدية أن تؤدّي عملها بجميع أنواع الواجبات والخدمات ذات الطبيعة المشتركة المحلية التي لا تمنح حصريًا لمؤسسة عامة اخرى، ومنظمة عامة أخرى بموجب القانون، أو تجعلها تفعل ذلك، وتتخذ البلدية القرارات اللازمة وتنفّذها وتشرف عليها، تشمل البلدية في المقام الأول البنية التحتية الحضرية مثل والنقل، والمياه، والبيئة، والصحة، والشرطة، والطوارئ، وحركة المرور في المناطق الحضرية، والإسكان، والثقافة، والفنون، والسياحة وغيرها[٣].
- **نصت المادة (١٥):** من واجب وصلاحيات وامتيازات البلدية هي كالآتي:

أ. القيام بجميع أنواع الأنشطة والمبادرات من أجل تلبية الاحتياجات المحلية المشتركة لسكّان المدينة.

ب. إصدار اللوائح، والأوامر، وفرض الحظر البلدي، وفرض العقوبات المنصوص عليها في القوانين، في إطار السلطة الممنوحة للبلدية، بموجب القوانين.

ج. منح الإذن أو الترخيص المحدد في القوانين فيما يتعلّق بأنشطة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

د. فرض وتحصيل الضرائب والرسوم والتكاليف والاشتراكات ورسوم المشاركة للبلدية وفقًا للقوانين الخاصّة، وفرض وتحصيل المستحقات مقابل الغاز الطبيعي والمياه والخدمات المطلوب تحصيلها، على وفق أحكام القانون الخاص، غير الضرائب والرسوم واستيفائها.

هـ. عدم المساس بالحقوق المكتسبة، لتوفير مياه الشرب المنزلية والصناعية، من أجل ضمان المياه القادمة، ومياه الامطار لإنشاء وتشغيل المرافق اللازمة لذلك، وتشغيل مياه الينابيع.

و. استخدام وسائل النقل العام لذلك الغرض، وإنشاء وتركيب وتشغيل جميع وسائل النقل العام مثل الحافلات، ومركبات النقل البحري، والمائي، والأنفاق، وأنظمة السكك الحديدية.

ز. شراء أو مصادرة أو بيع أو تأجير أو مقايضة وتخصيص وإنشاء حقوق عينية محدودة على الممتلكات غير المنقولة داخل حدود البلدية، والمناطق المجاورة لغرض أداء الخدمات المشتركة المحلية.

ح. الاقتراض وقبول التبرعات.[٤]

هيئات البلدية:

تشمل هيئات البلدية المجلس البلدي، ومجلس المدينة، فقد نصت:

- **المادة (١٧):** يقصد بالمجلس البلدي هيئة اتخاذ القرار في البلدية، ويتألف من أعضاء منتخبين وفقًا للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها ذات الصلة في القانون.
- **المادة (١٨):** تشمل واجبات المجلس وصلاحياته الآتي[٥]:

أ. مناقشة وقبول الخطة الاستراتيجية والاستثمارات وبرامج العمل ومعايير أداء الانشطة البلدية والموظفين.

ب.قبول الموازنة والحساب الختامي لإجراء التحويل بين الوحدات ذات الترميز المؤسسي في الموازنة، والمستويات الأولى في التصنيف الوظيفي.

ج. مناقشة والموافقة على خطط التقسيم للبلدية، لقبول الخطة البيئية الإقليمية في البلديات الحضرية والإقليمية.

د. اتخاذ قرار بالاقتراض.

هـ. تحديد جدول الرسوم الواجب تطبيقه على الخدمات غير الخاضعة للضرائب، والرسوم ورسوم المشاركة في القوانين والخاضعة لطلب الجهات ذات العلاقة.

و. اتخاذ قرار بشأن إقامة شراكات خاضعة للقانون التجاري التركي، أو فصلها عن الشراكات، وزيادة رأس المال، وإقامة شراكات استثمار عقاري مع مؤسسة الميزانية.

ط. منح امتيازات نيابية عن البلدية موضوع، والقيام باستثمارات بلدية من خلال نموذج البناء والتشغيل والتمويل، واتخاذ قرار بشأن خصخصة الشركات والمؤسسات التابعة للبلدية.[٦]

اجتماعات المجلس البلدي:

- **المادة (١٩):** أن يجتمع المجلس البلدي تلقائيًا برئاسة رئيس البلدية في اليوم الخامس بعد إعلان نتائج الانتخابات، وفي الاجتماع تنتخب الجمعية الوطنية النائب الأول لرئيس الجمعية، وعضوين كتابيين على الاقل للعمل خلال العامين الاولين بين أعضائها بالاقتراع السري، أما المجلس الرئاسي فيتم انتخابه بعد السنتين الأوليتين، ويعمل حتى أول انتخابات للإدارة المحلية من عقدها، ويتم الانتهاء من انتخاب مجلس الرئاسة في غضون ثلاثة أيام.(٧)

ويترأسّ العمدة المجلس، والنائب الأول لرئيس المجلس إذا تعذّر الحضور، والنائب الثاني لرئيس المجلس، إذا تعذّر الحضور، ومع ذلك فإنّ في اجتماع الجمعية تتم مناقشة تقرير النشاط السنوي الذي يعقد برئاسة نائب رئيس الجمعية في حالة خلو منصب في مجلس الرئاسة، ويتم انتخاب عضو جديد لإكمال المدة المتبقية، ورئيس مجلس النواب هو المسؤول عن حفظ النظام في عمل المجلس البلدي، وينظم الرئيس أصول وإجراءات عمل المجلس البلدي ومشاركته بنظام تصدره وزارة الداخلية. (٨)

رئيس البلدية:

- نصّت **المادة (٣٧)** من قانون البلديات على أنّ: رئيس البلدية هو رئيس إدارة البلدية، وممثل الكيان القانوني للبلدية، ويتم انتخاب العمدة على وفق الأسس والإجراءات المنصوص عليها في القانون ذي الصلة.(٩)

ولا يجوز لرئيس البلدية المشاركة في هيئات الإدارة والتفتيش للأحزاب السياسية خلال فترة ولايته، ولا يمكنه رئاسة أو إدارة الأندية الرياضية المحترفة.(١٠)

واجبات وصلاحيات رئيس البلدية:

- نصت **المادة (٣٨):** من قانون البلديات على انّ أهم واجبات وصلاحيات رئيس البلدية هي كما يلي:

أ. إدارة التنظيم البلدي بصفته المشرف الأعلى على البلدية لحماية حقوق ومصالح البلدية.

ب. إدارة البلدية على وفق الخطة الاستراتيجية، ووضع الاستراتيجيات المؤسسية للإدارة البلدية، وإعداد وتنفيذ ومراقبة وتقييم الميزانية، ومعايير أداء الأنشطة البلدية والمواطنين وفقًا لهذه الاستراتيجيات، وتقديمها تقارير عن هذه إلى الجمعية.(١١)

ج. تمثيل أو تعيين ممثل للبلدية في مكاتب الدولة والاحتفالات، كمدعي أو مدعى عليه في المحاكم.

د. رئاسة الجمعية واللجنة.

هـ. إدارة أموال البلدية المنقولة وغير المنقولة.

و. متابعة وتحصيل إيرادات ومستحقات البلدية، وإبرام العقد بشرط اتخاذ قرار الجهات المختصة.

ز. تنفيذ قرارات المجلس واللجنة، وتنفيذ كذلك الموازنة، والموافقة على المناقلات في الموازنة خارج سلطة المجلس واللجنة.

ح. تعيين موظفي البلدية، والتفتيش على البلدية والشركات التابعة لها.(١٢)

ط. قبول التبرعات غير المشروطة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السلام والرفاهية والصحة والسعادة لأهالي البلدية.

ي. استخدام الاعتمادات المخصصة للفقراء والمحتاجين في الموازنة لتقديم الخدمات للمعاقين، وإنشاء مراكز للمعاقين.

ك. أداء الواجبات واستخدام الصلاحيات الممنوحة للبلدية بموجب القوانين، والتي لا تتطلب قرار المجلس البلدي أو اللجنة البلدية.(١٣)

٢. تحديد موعد الانتخابات من قبل المجلس الوطني الكبير:

تضمن القرار الخاص بالانتخابات المحلية لسنة ٢٠٠٤م، والمرقم (١٢٢٣)، إذ قدمت رئاسة المجلس الأعلى للانتخابات إلى مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن (١٢) يوم، وبذلك

عدّت المعدّات الحاسوبية الثامنة للقانون رقم (٢٩٧٢) بشأن انتخابات الإدارات المحلّية، ورؤساء الأحياء، ومجالس المخاتير، وتعقد الإدارة المحلية كلّ (٥) سنوات، بدءً من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٠٤م، وهو أيضًا يوم (نجل مارس)، وبناءً على هذا الحكم، قرر المجلس الأعلى للانتخابات في ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، المصادف يوم الاحد إجراء انتخابات عامة للإدارات المحلية برقم (٨٨٦) يوم ٢٠٠٤/١٠/١٠م.(١٤)

وبذلك اعتمد من قبل المجلس الاعلى للانتخابات، المدرسة الثانوية العليا للقانون يوم الأحد ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، يكون بدء الحدث بشكل عام يوم ٢٠٠٤/١/١م، وهو أيضًا يوم بدأ الانتخابات، وفي هذا يعتمد الناخب على تقويم الانتخابات شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٤م، على الأعمال والمعاملات التي يتم إجراؤها في التواريخ المحددة في الانتخابات قبل الاعمال، اعتبارًا من ٢٠٠٤/١/١م، وهو التاريخ الأساسي لهذا الناخب الصاعد(١٥)، حتى ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، يوم التصويت، يمكن بذلك مراجعة القرارات التي سوف يتم اتخاذها بشأن التسوق في موقع العقار ومحطات المتاجر الجديدة، والبلدية والقرى المستهدفة في الانتخابات العامة للإدارات المحلية المقرر إجراؤها يوم الأحد ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، ونحن نرغب أن نقرر من خلال التأسيس.(١٦)

مناقشة القرار الخاص بالانتخابات البلدية ٢٠٠٤م:

أ. وفقًا للفقرة الأولى من المادة (٨) من قانون انتخابات الإدارات المحلية، بلغ عدد رؤساء الأحياء ومجالس الحكماء (٢٩٧٢)، وقرار المجلس الاعلى للانتخابات بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٠م، ورقم (٨٨٦)، كان من المقرر إجراء الانتخابات العامة للإدارات المحلية يوم الأحد الموافق ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، وبناءً عليه تم تحديد موعد بدء الانتخابات يوم الأربعاء ١ كانون الأول ٢٠٠٤م، بموجب المادة المذكورة أعلاه في القانون.

ب. على الرغم من ذكر بدء تاريخ الانتخابات في القوانين التي تضع اللوائح الخاصّة بالمسائل المتعلقة بقانون الانتخابات، فإنّ مصطلح "تاريخ بدء الانتخابات" لم يتم تعريف، فإنّه يعبّر عن مبدأ هام لقانون الانتخابات.

ج. للتوضيح حسب قانون الإدارة المحلية، إذا لم يتم تحديد تاريخ معين باعتباره تاريخ بدء الانتخابات، فسيتم طرح مسألة إدراج دوائر انتخابية جديدة وهيئات جديدة يجب إنشاؤها في هذه الدوائر إلى جدول الأعمال، مما سينتج عنه اللوائح الإدارية الجديدة التي ستحدث خلال الفترة حتى يوم الانتخابات، وبسبب هذه الأوضاع الجديدة سيكون هناك حاجة إلى وضع لوائح قانونية جديدة، وأعمال ومعاملات إدارية وفنية جديدة في المدينة.(١٧)

إذا كان هو هذا الحال ...إلخ؛ لأنّ إجراء الانتخابات التي بدأت ووصلت إلى مراحل معينة، ستستمر في العمل، ويجب أيضًا البدء بعملية الاختيار للمرشحين، ومن الطبيعي أن يؤدّي مثل هذا الوضع الى النتيجة المرفوضة المتمثلة في الاحتفاظ بالعديد من الانتخابات، والتي تجري في تقويمات الناخبين، وهياكل الأجهزة ان تكون موضوعًا للنقاش، ما غنّه سيثير مناقشة أن الانتخابات لم تجري بطريقة منظمة، وإنّ هذا المبدأ الدستوري لم يتم التقيد به.(١٨)

فضلًا عن ذلك فالانتخابات تحتاج إلى أمور يمكن تصوره للانتخاب، من الحبل الذي يستخدم لربط فوهة صناديق الاقتراع، وختم الشمع، والحبر، وتسليمها إلى جميع المجالس الانتخابية في الوقت المناسب، وعلاوة على ذلك، يجب أن تستخدم هذه المجالس الأدوات والمعدات الانتخابية المذكورة، ومن هذه المعاملات، مثل تحديد الإدارة الوطنية، ومثل هذه المهمة الصعبة، يجب أن تكون قادرة على تنفيذ خدماتها، حتى النقل، وترك الفاصل الزمني المطلوب، وتسليمها إلى لجان البلدة القرية، الحي، صناديق الاقتراع، ضمن اللوائح القانونية والإدارية والفنية التي لا تقبل أي تأخير أو أخطاء، وستعمد على جعل بعض العناصر الرئيسية للانتخابات، مثل البيئة، والجهاز الذي يتم تشكيله، وعلى أن تكون غير قابلة للتغيير، اعتبارًا من تاريخ يسبق يوم التصويت، ولهذا الغرض اعتماد وتنفيذ المبدأ المعبّر عنه باعتباره "موعد بدء الانتخابات"، مفتوح، بالإضافة إلى انّ اعتماد وتنفيذ المبدأ ضروري لغرض الوفاء بواجب ضمان نزاهة الانتخابات، من خلال اللوائح الإدارية، من الممكن أيضًا تحقيق وفورات قد تؤثر على الدوائر الانتخابية، والأجهزة التي سيتم تشكيلها في هذه الدوائر، والدوائر التي يمكن للناخبين التصويت فيها، وبالتالي نتائج الانتخابات بطريقة أو بأخرى على التواريخ نحو يوم التصويت.(١٩)

يتبيّن من ذلك أنّ السبب ليس هناك شك في إجراء الانتخابات، من خلال مراعاة المواقف الجديدة، التي ستنشأ عن مثل هذه الترتيبات، سيجعل نتائج الانتخابات مثيرة للجدل

منذ اليوم الأول، ويخلق أساسًا للادعاءات بأنّ نزاهة الانتخابات غير محمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر ليس هناك أي شكّ في انّه في القرى أو الأحياء لا يمكن إجراء انتخاباتها، حتى وإنْ تم الانتهاء منها في الفترة ما بين ٢٠٠٤/١/١م، و٢٠٠٤/٣/٢٧م، سيكون من الضروري تشكيل أجهزة هذه الأماكن، والتي يجب أن تكون شكلت بالانتخابات، في موعد لاحق للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٠٤/٣/٢٨م.

نتائج القرار للانتخابات البلدية:

وهي كالآتي:

١. سيدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢٠٠٤/١/١م، تاريخ بدء الانتخابات وحتى ٢٠٠٤/٣/٢٨م، يوم الاقتراع، وسيتم إنشاء قرية أو حي جديد وإنشاء تشكيلات جديدة بتقسيم القرية أو الأحياء، وتغيير الانتماء الإداري للقرية أو الأحياء، ولا يمكن أن تؤخذ القرارات الإدارية التي ستغير الحدود بين المقاطعات، أو تشمل البلديات الموجودة داخل حدود البلديات الحضرية، في الاعتبار من حيث الانتخابات التي ستجري يوم الاحد ٢٠٠٤/٣/٢٨م.

٢. تقرر بالإجماع بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٦م، إرسال نسخة من القرار إلى جميع مجالس انتخابات المحافظات والأقضية، والأحزاب السياسية، ونشرها في الجريدة الرسمية.[٢٠]

المبحث الثاني: سير الانتخابات البلدية

في الحملات الانتخابية المحلية لعام ٢٠٠٤م، ركزت الأحزاب في المقام الأول على الخطابات الخدمية والموجهة نحو الاقتصاد بسبب الوضع في البلاد، وتم التعبير عن قضاياها مثل البنية التحتية، والبطالة، والتلوث، وإدارة الموارد بطرق مختلفة من قبل جميع الأطراف في تلك الانتخابات، وبرزت وعود "الشفافية" و"المشاركة في عمليات صنع القرار"، مع تأثير الأزمة، بتأكيده على الحاجة إلى تقوية وإعادة هيكلة الحكومات المحلية، وكان حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي يعد بتغيير جذري، ومن ناحية اخرى صاغ حزب الشعب الجمهوري حملته على أساس شعارات نظام الوصاية الذي لم يتم تدميره في ذلك الوقت مثل الحداثة والعلمانية، على الرغم من وجوده في عملية الانتخابات المحلية.[٢١]

إنّ إدلاء الناخبين الأتراك في الانتخابات الفرعية كان يوم ٢٨ آذار عام ٢٠٠٤م، وعبّر بذلك رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن مشاركة حزبه في هذه الانتخابات،

بذلك حقق حزب العدالة والتنمية نجاحًا كبيرًا في هذه الانتخابات، مما تؤهله للانتخابات الرئاسية في الفترة القادمة، وعبّر بذلك عن فرحه، وبإمكانه أن يقدم الخدمات بشكلٍ أفضل لبلاده، ووجه أردوغان شكره امتنانه للناخبين الأتراك الذين اختاروا الاستقرار على حد تعبيره(٢٢).

وبذلك شارك في الانتخابات البلدية ستة أحزابٍ سياسية في هذه الانتخابات، وهي:

١. حزب العدالة والتنمية.
٢. حزب الشعب الجمهوري.
٣. حزب الحركة القومية.
٤. حزب الطريق الصحيح.
٥. حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي.
٦. حزب السعادة. (٢٣)

وتوجه في ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، قرابة (٤٣,٥٥٢,٩٣١) مليون ناخب تركي إلى صناديق الاقتراع، والبالغ عددها (٧٤٨,١٧٣) الف صندوق، موزعة على كافة المحافظات والمدن والأقضية لاختيار أمناء المدن ورؤساء البلديات وعمدة القرى، وأعضاء المحافظات والأعيان.(٢٤)

إذ حصل حزب العدالة والتنمية في انتخاباته البلدية وحقق فوزًا ساحقا في الانتخابات بنسبة (٤١,٦٧%) من الأصوات وأصبح الحزب الأول، بينما حزب الشعب الجمهوري الذي جاء بالمرتبة الثانية وحصل على نسبة (٢٧,١٨%) من الأصوات، أمّا حزب الحركة القومية فقد شارك في الانتخابات وقد حصل على نسبة (١٠%) من الأصوات، وحزب الطريق الصحيح الذي حصل على نسبة (٩%) من الأصوات.(٢٥)

ونلاحظ أنّ حزب العدالة والتنمية أسس بالاستناد إلى نتائج الانتخابات البلدية للعام ٢٠٠٤م، لكل انتصاراته النيابية والبلدية، لم تنزل نسبة أصواته الذي حصل عليها في الأربعين بالمائة، ولامست في أكثر من الانتخابات عن الخمسين في المئة.(٢٦)

أمَا الاستراتيجية التي طرحها حزب العدالة والتنمية فقد اختلفت عن التقليد الذي نشأ عنه من خلال الاشارة إلى المفهوم الديمقراطي المحافظ منذ فترة تأسيسه، والنتيجة هذا

الموقف، وضع حزب العدالة والتنمية نفسه على جهة اليمين مع الاعتقاد بان الحركة الإسلامية لا يمكن أنْ تستمر على المستوى السياسي.(٢٧)

وقد كان ذلك التموضع مطلبا، وكان أهم سبب لذلك ليس فقط ردود فعل الدولة التركية وحساسيتها، ولكن أيضًا مطلب وتوقعات الجمهور(٢٨)، وقد قدم حزب العدالة والتنمية موقفًا سياسيًا متميزًا ومختلفًا بين فيه كونه ديمقراطيا محافظًا بل قدمه كمفهوم محدّد وكونه حزبا وسطيًا أو معتدلًا ويعتبر مفهوم الوسط أو الاعتدال مهتمًا بالقيم المحلية التي ينتمي إليها والتقاليد أو القيم في جوهرها، ولكن لا يرغب في أنْ تصبح بعض أجزاء تلك القيم أكثر بروزًا وتعصبا من غيرها(٢٩)، كالفئة الاجتماعية الرئيسة للدولة، بما في ذلك جميع الجوانب التي تكون مفتوحة للنقد في جميع مجالات السياسة الداخلية و الخارجية، وعلى الرغم من أنّ الوضع لم يتحقق من خلال المفهوم الحالي كما تم في السنوات الأولى، إلّا أنّه استمر وعرض نفسه في سياق السياسات المطبقة، في الوقت الذي تم تقديم صورة جانبية للتوافق أو الوئام مع القيم المحلية والليبرالية، تم تقديم موقف يمكن وصفه بالليبرالية الاجتماعية.(٣٠)

أمَا العنصر الآخر الذي وصف الاستراتيجية الانتخابية لحزب العدالة والتنمية هو تبنيه موقف استباقي من أجل وضع جدول الأعمال السياسي عبر التجمعات، والأداء الإعلامي لقائد الحزب، لذلك ساهم ذلك الموقف خلال الحملة الانتخابية في تحويل أحزاب المعارضة إلى عناصر تتفاعل مع (الاجندة المحددة للحملة الخاصة بالحزب)، وتحد في نفس الوقت من قوة الهجمات الجديدة للأحزاب الأخرى، كما هو الحال في الأحزاب الأخرى، فان الاستراتيجية الانتخابية لحزب العدالة والتنمية كانت تدار وتنفذ من خلال خطابات وأفعال زعيم الحزب والأداء التنظيمي والمرشحين، والإعلانات السياسية.(٣١)

لذلك نجد أنّ الهيكل الثلاثي في الحملات الانتخابية كان مترابطًا مع بعضه البعض من خلال تقاطع تلك المجموعات، في حين وصلت المواد الإعلانية إلى الناخبين عن طريق شراء الأما كن والمناطق وتوزيعها، (أي عن طريق تأجير أو شراء مكان مخصّص للحزب يتمّ استخدامه للإعلان)، لقد تم استخدام نفس الشعارات والمواضيع والخلفيات والاعلام كعناصر

داعمة في جميع الممارسات التابعة للحملة الانتخابية للحزب نظرًا لأنّ المرشحين كانوا يكسبون الدعم بالنيابة عن موقفهم التنظيمي أو الفردي كإجراء من أنشطة زعيم الحزب في مناطقهم التي ترشحوا عنها، فبذلك تقدم وضعهم كحاملين أو ناقلين الخطابات أو رؤى قائدهم.(٣٢)

عند التدقيق في الحملات الانتخابيّة لحزب الشعب الجمهوري نجد انّه في انتخابات عام ٢٠٠٢م، استخدم الحزب ملصقات تنصّ على انّ البلاد كانت في مفترق بتأثير الخروج من البرلمان عام ١٩٩٩م، وإنّها ليست انتخابات عاديّة، وإنّها ستحدد مصير البلاد، وتم إبراز المواقف السلبيّة مثل: الفساد والبطالة، وذكر الحزب انّه يجب ضمان تحويل هيكل الدولة إلى دولة ديمقراطيّة بشكلٍ كامل، كما يجب ضمان التنمية الاجتماعيّة، وتوفير هيكل الدولة العلمانيّة، ونسّق الحزب الحملات التي قام بها قبل انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢م، مع وكالات الإعلان، من خلال الرسالة (لا يوجد يمين ولا يسار للمشاكل).

لذلك فإنّه وضح استراتيجية جديدة لانتخابات عام ٢٠٠٤م، فقد شارك في الانتخابات المحلية وأعرب زعيمه دانييز بيكال عن رغبته في تحالف واسع النطاق، وأبدى رغبته على النحو التالي وطلب تصويت الناخبين في العِمامة أي حتى الاشخاص الذين يرتدون العمامة او النساء اللواتي يرتدين الحجاب: ((نحن مستعدون للتعاون مع اي شخص علماني وديمقراطي وكمالي وصادق، وهناك حاجة كبيرة للوحدة ونحن منفتحون على التعاون واتحاد بين القوى، قد يكون هناك مرشحين من حزب الطريق القويم وحزب الوطن الأم وحزب الحركة القومية باستثناء المرشحين من اليسار))(٣٣)، ولاحظنا ان النقطة المهمة لاستراتيجية الحزب هي انهم يجب ان يكونوا ديمقراطيين.(٣٤)

يمكن القول انّ عدم نجاح حزب الشعب الجمهوري في تحقيق النجاح في المدن الكبرى باستثناء ازمير كان بسبب استخدامه لأزمير كدعاية انتخابيّة، وذلك لوجود الأكراد فيها، ونلاحظ أنّه قبل الانتخابات المحلية قد تحدث عن المشاكل العامة للبلد بدلًا من مشاكل البلديات، وزعم أنّ العلمانية كانت مهددة.

بدأت الحملة الانتخابية لحزب الحركة القوميّة من خلال الخطاب الذي ألقاه دولت بهجلي يوم ١٥ تموز ٢٠٠٢م، إنّه تم توجيه دعوة للبرلمان التركي للاجتماع من أجل إجراء

انتخابات مبكرة بعد خطاب بهجلي، بذلك استند بهجلي في حملاته الانتخابيّة إلى حقيقة أنّ أخطاء حكومة بولند اجاويد الخامسة أو حكومة الجمهورية التركية الـ(٥٧) لا يتم التسامح معها[٣٥]، لذلك كان يحاول الحزب كسب واستعادة ثقة الناخبين، ولقد لفت الرئيس العام للحزب دولة بهجلي الانتباه إلى القضايا الاقتصادية، مثل الاستثمار والتوظيف في مسيراته وخطاباته بشأن انتخابات ٢٨ آذار ٢٠٠٤م، وذكر انّ الحكومات المحلّية دخلت مرحلة الانهيار بسبب الاقتراض المفرط، وإن الاستخدام الصحيح للموارد أصبح ضرورة، وذكر أنّهم على دراية باحتياجات الناس وانه سيتم اجراء دراسات التنمية الاقليمية.[٣٦]

تعاون مع وكالات الإعلام وأسس شعاراته على الصدق والمبادئ في السياسة، واستخدم حزب الشعب الجمهوري(MHP) إعلانات الصحف واللوحات الإعلاميّة المدنيّة في الغالب، تخطّى حزب الحركة القومية آفاقًا جديدة في سياق تلك الحملة وهدفه الوصول الى جميع الفئات بنشر إعلان سياسي في المجلات [٣٧].

امّا الأحزاب الأخرى كلّ من حزب الطريق الصحيح وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي وحزب السعادة حصل على عدد من الاصوات في الانتخابات المحليّة ٢٠٠٤م، فقد حصل حزب الطريق القويم على (٩,٩٦%) وحصل على (٣٨٨) بلدية مقابل محافظة واحدة، وامّا حزب الشعب الديمقراطيّ الاجتماعي حصل على (٥,١٥%) من الاصوات وحصل على (٦٤) بلدية مقابل(٥) محافظات في ذلك مدينة كبيرة واحدة [٣٨].

الجدول رقم (١)
يوضح عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية ٢٠٠٤م.[٣٩]

اسم الحزب	معدل الأصوات	عدد البلديات التي فاز بها[٤٠]	عدد الأصوات	البلديات الكبرى	اسم المدينة التي فاز بها الحزب
حزب العدالة والتنمية	٤١,٦٧ %	١,٧٥٠	٩,٦٧٤,٣٠٦	١٢	اضنة، أنقرة، قونيا، أرض روم، انطاليا، بورصا، قيصري، اسطنبول، صفاريا، غازي عنتاب، صامسون، قوجا
حزب الشعب الجمهوري	١٨,٢٣ %	٤٦٧	٤,٩٨٨,٤٢٧	٢	مرسين + أزمير
حزب الحركة القومية	١٠,١٤ %	٢٦٧	٢,٤٤١,١٩٠	٣	إسطنبول + أنقرة+ أرض روم+
حزب الطريق الصحيح	%٩,٩٦	٣٨٨	٢,٢٦٨,٥٩٩	١	بورصة
حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي	%٥,١٥	٦٤	١,١٢٩,٠٤٩	١	ديار بكر
حزب اليسار الديمقراطي	%١,٩٤	٣٠	٤٦٨,٧٧٧	١	أسكي شهير
حزب السعادة	%٤,٠٢	٦٤	١,١٤٨,٩٢٠	١	قيصري

وبذلك جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة كبرى عن فوز حزب العدالة والتنمية بالمركز الأول، إذ حصل على (١٣,٤٤٧,٢٨٧) صوتًا، وبنسبة (٤١%)، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على المركز الثاني، وحصل على (٥,٨٨٢,٨١٠) صوتًا وبنسبة (١٨,٢٣%)، في حين حصل حزب الحركة القومية على المركز الثالث، وحصل على (٣,٣٧٢,٢٤٩) صوتًا،

وبنسبة (١٠,٤٥%)، بينما حصل حزب الطريق الصحيح على المركز الرابع بـ (٣,٢١٦,٢١٣) صوتًا، وبنسبة (٩,٩٦%) من الأصوات، اما حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي فحصل على المرز الخامس بـ (١,٦٦٢,٢٨٠) صوتًا، وبنسبة (٥,١٥%) من الأصوات، في حين حصل حزب السعادة على المركز السادس بـ (١,٢٩٧,٦٨١) صوتًا، وبنسبة (٤,٠٢%) من الأصوات.[٤١]

الجدول رقم (٢)

نتائج الانتخابات المحلية في تركيا عام ٢٠٠٤م. [٤٢]

ت	الأحزاب	المحافظات	النسبة المئوية
١	حزب العدالة والتنمية	١٢	% ٤١
٢	حزب الشعب الجمهوري	٢	%١٨,٢٣
٣	حزب الحركة القومية	–	%١٠,٤٥
٤	حزب الطريق الصحيح	–	%٩,٩٦
٥	حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي	١	%٥,١٥
٦	حزب السعادة	–	%٤,٠٢

بعد هذه النتائج فاز حزب العدالة والتنمية بـ (١٢) من أصل (١٦) بلدية حضرية، في حين تمكن حزب الشعب الجمهوري من الفوز ببلديتين اثنتين فقط.

ويتضح من الجدول السابق، في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٤م، أنّه لم تستطع معظم استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الانتخابات من التنبّؤ بالنتيجة، على عكس التوقعات، لم يتمكن حزب العدالة والتنمية أن يحصل على أعلى من (٥٠%) من الأصوات، ومع ذلك كونه الفائز الأول في الانتخابات هو الحزب الحاكم، لم تفز السلطة المطلقة لحزب العدالة والتنمية بنسبة كبيرة من الأصوات، في الواقع كونه الحزب الحاكم له مزايا وعيوب،

أكبر عيب هو أن تكون مكانًا لبلى القوة في أثناء القتال في الانتخابات، بينما احتفظ حزب الشعب الجمهوري بأصواته إلى حد كبير مقارنة بالانتخابات العامة، بينما زاد حزب الحركة القومية من أصواته، وإن كان ذلك بشكل طفيف.

الخاتمة:

لقد تمّ من خلال هذه الدراسة تحليل ودراسة السلوك الانتخابيّ:

١-وقد اتّضح مدى تداخل المسارات بعوامل البيئة الداخليّة للنظام السياسيّ بمختلف مستوياتهم، السياسيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، والاجتماعيّة، كونه يندرج ضمن أحد أبرز النشاطات السياسيّة، ويتعلّق الأمر هنا بالمشاركة السياسيّة<

٢-تبيّن من خلال الدراسة أنّ المشاركة الانتخابيّة تعتبر للبيئة الأساسيّة، والأكثر فاعليّة لتحقيق المشاركة السياسيّة، فالواقع أنّ قياس مستوى المشاركة الانتخابيّة، ما هو إلّا ترجمة الأفعال والسلوكات الناتجة، وتداخل في تشكيل السلوك الانتخابيّ مجموعة من العوامل ترتبط أساسًا بالبيئة الداخليّة للنظام السياسيّ السائد، بدءًا بقانون الانتخابات البلديّة (المحليّة) لعام ٢٠٠٤م، إلى الفوز الكبير الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية بحصوله على المركز الأول في هذه الانتخابات.

٣-كما اعتبر أيضًا رئيس البلديّة الحاكم المحلّي، وكذلك نجد أنّ التقارب مع الشارع التركي في المناطق ذات المستوى والمكانة السياسيّة، لا يؤدّي هذا الأمر إلى التقارب مع الحاكم المحلّي فحسب، بل أدى إلى ما هو أهمّ من ذلك وهو دعم حزبه في الانتخابات النيابيّة القادمة، ومرشّحه ايضًا لانتخابات رئاسة الجمهورية في الدورة الانتخابية القادمة.

Local Municipal Elections of 2004 in Turkey
An Extracted Research Paper from MA Thesis

MA Candidate Taghreed Sami Ibrahim Al-Zubaidi Prof. Hazbar Hassan Shalokh Al-Anbaki (Ph.D.)
University of Diyala - College of Education for Humanities

Keywords: (local, Turkey, municipal elections)

Abstract

This research aims to study the municipal elections of 2004 A.D. in Turkey. It dealt with clarifying of the Municipal Law No. (2521) dated 9/7/2004 A.D. issued by the Grand National Council. This study aims at identifying the legal texts of this council, the most important political parties participating in the electoral process, and discussing success and failure of some parties, through a table showing percentages and results of election. It also aims at analyzing the political dimensions of the municipal elections. The study relied on answering the problem by adopting the descriptive and analytical approach, with the aim of identifying the role of parties in the municipal elections. Thus the research is divided into an introduction and conclusion, and the Municipal Elections Law of A.D., and a detailed explanation of the most important participating parties, and their role in preparing for the elections.

The research is concluded with the distinguished role played by the Justice and Development Party in the municipal elections, through its electoral slogans, which touched the reality of building municipalities, and were close to it, and the extent of the discrepancy between the levels of the parties participating in the elections in terms of attracting the Turkish public society, as well as the preservation of some parties on its mass momentum, while other parties lost it.

الهوامش:

(1) Cemal Altan, Genel Seçimler-Yerel İlişkisi 1983-2004, S. 174; Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi. www.e.sosder.com ISSN: 1304*0278 Bohar 2005 C.3 S. (174-190).

(2) DİE, (2004), Mahalli İdareler Seçimi Sonuçlari , Ankara: Devlet İstatistik Entitüsü Yayinlari, S.177.

(3) 2004 Belediye Kanunu قانون البلديات.

(4) A.e.

(5) A.e.

(6) T.B.M.M Tutanaka Dergisi, Dönem: 22, Yasama Yılı: 2, Cilt: 44, Mart 2004, Sali, SS. 20-25.

(7) T.B.M.M Tutanaka Dergisi, Dönem: 22, Yasama Yılı: 2, Cilt: 44,67 nci, Berleşim, 31 Mart 2004, Çarşamba, S. 156.

(8) T.B.M.M Tutanaka Dergisi, S. 158.

(9) T.B.M.M Tutanaka Dergisi: 22, Cilt: 54 , Yasama Yılı: 2, 107 nci, Berleşim, 29 Haziran 2004, Sali, S. 312.
(10) T.B.M.M Tutanaka Dergisi: 22, Cilt: 54 , Yasama Yılı: 2, 107 nci, Berleşim, 29 Haziran 2004, Sali, S. 314.
(11) T.B.M.M Tutanaka Dergisi: 22, Cilt: 56 , Yasama Yılı: 2, 114 üncü, Berleşim, 13 Temmuz 2004, Sali, S. 10.
(12) T.B.M.M Tutanaka Dergisi Dönem: 22, Cilt: 37 , Yasama Yılı: 2, 41 nci, Berleşim, 13 Ocak 2004, Sali, S. 589.
(13) T.B.M.M Tutanaka Dergisi Dönem a.g.e, S. 590 .
(14)T.c , Yüksek Seçim Kurulu, Kara No. 1223.
(15) A.e.
(16) https://www.ysk.gov.com. موقع المجلس الأعلى للانتخابات
(17)T.c , Yüksek, A.e.
(18) A.e.
(19)T.c , Yüksek . a. g. e.
(20)T.c , Yüksek . a. g. e.
(21) Cemal Altan, a. g.e , S. 164.
(22) Cemal Altan, a. g.e , S. 164.
(23) A.e.
(24) A.e.
(25) Harlan Cohen , 1999 Turkish Election , Baakyround and outlook , The washingyton instinte for near psat poliey washingtion , 2020 , Aoril 14 – 1999, P:18.
(٢٦) محمد نور الدين، تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية، ص ٣٧٦.
(27) Harlan cohen , OP.cit, P: 18.
(28) Ali Demirdas " The Turkish policy under the Justice and Development party (ASP): A paradigm shift", University of south Carolina, 2015, P: 54, http://scholarcommons.sc.endu/etd/3721.
(29) Bulent Arsy " Doratoğlü fra in Türlish foreign poliçy " sata poliçy bripf Anakar , 2009, S,42.
(30) Ali Demirdas , op.cit , P:63.
(31) Bulent Aras, a.g.e, S,53
(32) Harlan choen , OP.cit , P:23
(33) Burak Pekun , Promottonal Campains of Political Parties in Turke the sample of 2002 -2009 republican peoples party justice and pevelopment party , T.C graduate in statute of soclal scienges, Istanbul , 2012, P:102.
(34) Ibid, Op. cit, P: 103.

([35]) Doc c. Dr. Halil Erdemir,2002 Sonrası Yiyası Parilerin seçim Vaateleri ve Bunların Üygulanmsı, Mansia Celal Üniversitesi Sosyl Al bilimler enstitüsu Kamu Yönetimi Anabilim Dali, Vüksek lisans tezi, Manisa. 2002, S. 47.

([36]) Nihat Ve Cemiloğlu, Mehmet. Ve Emrei Türk Siyasi Hayatinda Milliyetçi Hareket Tarihi Gelişim partieşme ve ideology (Ankara 1995.)

([37]) "National Engin" Georgraphic Siyasal kamapanya Süreciinde Medya Ve Siyasal Reklamciliğin Rolü, Ankara, S.83.

([38]) Doc c. Dr. Halil ERDEMİR. A.g.e. S.103.

([39]) A.e. S. 103.; http//: www. Belediye başkanliarı seçimi.

([40]) Doc c. Dr. Halil Erdemir. A.g.e. S.103.

([41]) Cemal Altan, a. g. E, S. 175.

([42]) A.e. S. 188.

المصادر:

- "Ali Demirdas " The Turkish policy under the Justice and Development party (ASP): A paradigm shift", University of south Carolina, 2015:
- "National Engin" Georgraphic Siyasal kamapanya Süreciinde Medya Ve Siyasal Reklamciliğin Rolü, Ankara.
- 2004 Belediye Kanunu قانون البلديات.
- Bulent Arsy " Doratoğlü fra in Türlish foreign poliçy " sata poliçy bripf Anakar , 2009.
- Burak Pekun , Promottonal Campains of Political Parties in Turke the sample of 2002 -2009 republican peoples party justice and pevelopment party , T.C graduate in statute of soclal scienges, Istanbul , 2012.
- Cemal Altan, Genel Seçimler-Yerel İlişkisi 1983-2004, S. 174; Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi. www.e.sosder.com ISSN: 1304-0278 Bohar 2005 C.3 S. (174-190).
- DİE, (2004), Mahalli İdareler Seçimi Sonuçlari , Ankara: Devlet İstatistik Entitüsü Yayinlari, S.177.
- Doc c. Dr. Halil Erdemir,2002 Sonrası Yiyası Parilerin seçim Vaateleri ve Bunların Üygulanmsı, Mansia Celal Üniversitesi Sosyl Al bilimler enstitüsu Kamu Yönetimi Anabilim Dali, Vüksek lisans tezi, Manisa. 2002, S. 47.

- Harlan Cohen , 1999 Turkish Election , Baakyround and outlook , The washingyton instinte for near psat poliey washingtion , 2020 , Aoril 14 – 1999, P:18.
- http//: www. Belediye başkanliarı seçimi.
- http://scholarcommons.sc.endu/etd/3721.1
- https://www.ysk.gov.com. موقع المجلس الأعلى للانتخابات

Nihat Ve Cemiloğlu, Mehmet. Ve Emrei Türk Siyasi Hayatinda Milliyetçi Hareket Tarihi Gelişim partieşme ve ideology (Ankara 1995.)

- T.B.M.M Tutanaka Dergisi Dönem: 22, Cilt: 37 , Yasama Yılı: 2, 41 nci, Berleşim, 13 Ocak 2004, Sali.
- T.B.M.M Tutanaka Dergisi, Dönem: 22, Yasama Yılı: 2, Cilt: 44, Mart 2004, Sali.
- T.B.M.M Tutanaka Dergisi, Dönem: 22, Yasama Yılı: 2, Cilt: 44,67 nci, Berleşim, 31 Mart 2004, Çarşamba.
- T.B.M.M Tutanaka Dergisi.
- T.B.M.M Tutanaka Dergisi: 22, Cilt: 54 , Yasama Yılı: 2, 107 nci, Berleşim, 29 Haziran 2004, Sali.
- T.B.M.M Tutanaka Dergisi: 22, Cilt: 54 , Yasama Yılı: 2, 107 nci, Berleşim, 29 Haziran 2004, Sali,.
- T.B.M.M Tutanaka Dergisi: 22, Cilt: 56 , Yasama Yılı: 2, 114 üncü, Berleşim, 13 Temmuz 2004, Sali.
- T.c , Yüksek Seçim Kurulu, Kara No. 1223.
- محمد نور الدين، تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية (١٩٢٠–٢٠٢٠م)، ط١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٠م.